قيادي في دولة القانون يصف ترشيح الخزاعي بأنه جزء من الاتفاقات

البرلمان يصوت على نواب الرئيس الأسبوع المقبل والكردستاني مع الثلاثة

متابعة/ المدى

كشف عضو في مجلس النواب عن ائتلاف الكتل الكردستانية، الاثنين، عن ان مجلسه سيصوت على تعديل قانون نواب رئيس الجمهورية الأسبوع المقبل، مبينا أن تعديل القانون يتطلب قراءته قراءة أولى وثانية والتصويت عليه.

وقال محسن السعدون لوكالة كردستان للأنباء إن "مجلس النواب سيصوت على تعديل قانون نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية الأسبوع المقبل"، مبيناً ان "التعديل يتطلب قراءة القانون قراءة أولى وثانية".

وأوضح ان "الكرد كانوا مع التصويت على نواب رئيس الجمهورية الثلاثة، عندما كانت هناك نية التصويت"، مبينا ان "ائتلافه يؤيد ان ينال التركمان منصب نائب رئيس الجمهورية".

وأضاف السعدون ان "ائتلاف الكتل الكردستانية مع إشراك جميع المكونات في العملية السياسية".

وقرر مجلس النواب العراقي إرجاء التصويت على نواب رئيس الجمهورية الثلاثة عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي وخضير الخزاعي في جلسة أمس بسبب الخلاف حول آلية التصويت وامتناع الائتلاف الكردستاني وكتلة الأحرار والقائمة العراقية عن منح الثقة للخزاعي كنائب لطالباني.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد قدم طلبا الى مجلس النواب مطلع الشهر الحالي بإمكانية بتعديل قانون نواب رئيس الجمهورية ليتضمن التعديل إضافة نائب تركماني.

ويطالب التركمان بمنصب نائب رئيس الجمهورية معتبرين ذلك حقاً قانونياً وقومياً اقره الدستور العراقي، ورشح لهذا المنصب عدد من الشخصيات التركمانية بينهم عضوا مجلس النواب عباس البياتي ومحمد البياتي، والمستشار الإعلامي لرئيس مجلس النواب آيدن حلمي.

وكان مجلس النواب صوت في جلسته الـ٢٠ على مشروع قانون نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية وأقر أن يكونوا ثلاثة نواب، وتضمن القانون اختيار رئيس الجمهورية عند تسلمه مهماته الدستورية نائباً أو أكثر ويطرح هذا الترشيح على مجلس النواب للمصادقة عليه، ويشترط في نائب رئيس الجمهورية ما يشترط في رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام المادة الـ ٦٨ من الدستور وأن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية أو ما يعادلها.

وينص مشروع قانون نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية أيضاً على أن يمارس النائب الصلاحيات التي يخولها إليه الرئيس ويحل نائب محله عند غيابه، كما يحل محله عند خلو منصبه لأي سبب، وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً من تاريخ الخلو، إضافة إلى صلاحيات لرئيس الجمهورية بقبول استقالة نائبه أو إعفائه من مهماته، كما يعطي وزارة المالية صلاحية تحديد راتب ومخصصات نائب رئيس الجمهورية وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك في موازنة مضافة.

و اعتبر قيادي في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي أن تحفظات الكتل السياسية على ترشيح خضير الخزاعي لمنصب نائب رئيس الجمهورية إخلال بالاتفاقات السياسية المبرمة بين الكتل، وبينما شددا على ضرورة أن تكون عملية رفض المرشح خارج مجلس النواب وليس تحريك الأطرف داخله، وصف الأمر بأنه يعبر عن أزمة تفكير وأداء سياسي لا يحترم الاتفاقات السياسية.

وقال كمال الساعدي إن "الأزمة لا تتعلق بشخص بقدر ما تتعلق بطريقة الأداء السياسي"، معتبرا أن "الكتل عادت الآن كما كانت في الدورة السابقة تتفق على أشياء وحين تأتي إلى مجلس النواب ينفرط الاتفاق، أو توقع في مجلس الوزراء على قضية وتأتي لتتحول إلى معارضة في مجلس النواب".

وأضاف الساعدي أن "بعض الكتل تخرج تهاجم الحكومة وهي جزء منها أو تشترك في تحريك المظاهرات وهي جزء من الحكومة"، واصفا الأمر"بأزمة تفكير وأداء سياسي وعدم احترام الاتفاقات السياسية".

وأوضح القيادي في دولة القانون أن "الاعتراض قد يكون على الشخص لكنها ليست المرة الأولى التي نمر بها في مجلس النواب في هذه الطريقة التي لا نجد لها تفسير في منطق السياسية"، متسائلا "كيف تكون في الحكومة والمعارضة في آن واحد وكيف توقع على قرارات في مجلس الوزراء وتهاجم الحكومة وتحرك متظاهرين".

وأشار الساعدي إلى أن "هذه الظاهرة لا أجد لها كسياسي تفسيرا منطقيا لها، وما جرى اليوم هو انعكاس للأمر المؤلم والمزعج"، مضيفا أن "هناك اتفاقات ورئيس الجمهورية رشح ثلاثة نواب وعلينا أن نقبل بهذه الاتفاقات التي تمت بين الكتل السياسية".

وشدد القيادي في دولة القانون أن "عملية رفض هذا الشخص أو ذاك يجب أن تكون خارج مجلس النواب وليس بعد الاتفاق وعن طريق تحريك هذا الطرف أو ذاك داخل البرلمان، لأنه منطق غير سياسي وغير مقبول"، مؤكدا أن "القضية لا تتعلق بشخص الخزاعي وإنما قد رصدت أكثر من خمس حوادث تتكرر باختلاف المواضيع ونفس الظاهرة".

وأوضح الساعدي أن "الشخص قد يتبدل ونحن لا نقدس الأشخاص، لكن يجب الالتزام بالاتفاق"، مشيرا إلى أن "هناك استحقاقات انتخابية ونقاط حسبت واتفاقات أبرمت على جميع المواقع ولا يمكن الدخول باتفاق سياسي على موقف ما وأرفض الاتفاق على أمر آخر".

وتابع: "ونحن إما أن نرفض جميع الاتفاقات السياسية ونلجأ إلى التصويت الحر المباشر على كل المرشحين، أو أن نقبل بالاتفاقات السياسية على جميع ما يطرح"، موضحاً أن "الانتقائية في هذه العملية خلقت مشاكل وأجواء عدم الثقة وإرباك سياسي داخل وخارج مجلس النواب".

وأعتبر الساعدي أن "إضافة نائب رابع لرئيس الجمهورية هو إرهاق لميزانية الدولة، كما أن الوزارات التي شكلت هي أكثر من اللازم"، مبينا أن "الكتل رجعت إلى الحوارات ومن خلالها سيكون هناك اتفاق بشأن النائب الثالث لرئيس الجمهورية".

وبصدد الاتفاق بشأن مجلس السياسات الإستراتيجية العليا نفى القيادي في دولة القانون "تراجع ائتلافه قيد انملة من كل ما اتفقت عليه"، معربا عن اعتقاده أن "الإعلام يستخدم وسيلة لتضليل الجمهور".

وكانت كتلة الأحرار المنضوية في التحالف الوطني طالبت اليوم أن يكون النائب الثالث لرئيس الجمهورية من حصة التركمان، مؤكدة أنها لن تصوت لمرشح دولة قانون خضير الخزاعي إلا بعد تشكيل لجنة تحقيقية للنظر في ملفات الوزراء السابقين، فيما انتقد القيادي في القائمة العراقية حسن العلوي مطالبة بعض الكتل السياسية بالتصويت على مرشحي نواب رئيس الجمهورية سلة واحدة، مشددا على ضرورة أن يكون اختيار النواب على أساس قومي في حال الاتفاق على اختيار ثلاثة نواب،فيما أكد أن وجود نائبين للرئيس يفي بالغرض.

وكان مصدر في مجلس النواب العراقي ذكر في حديث سابق أن كتلة دولة القانون انسحبت من جلسة البرلمان بسبب خلافات حول التصويت على نواب رئيس الجمهورية الثلاثة عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي وخضير الخزاعي بعد موافقة رئاسة البرلمان على أن يكون التصويت على النواب بشكل منفرد، مشيرا إلى أن كتلة الأحرار والقائمة العراقية انسحبتا أيضاً بعد تأجيل التصويت على نواب رئيس الجمهورية.

وكان المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا أكد في حديث سابق الخميس الماضي، أن قائمته لن تصوت لمرشحين اثنين من التحالف الوطني لمنصب نائب رئيس الجمهورية، مؤكدا دعم القائمة لتولي المكون التركماني لمنصب نائب للرئيس، فيما وصف استحداث منصب نائب رابع بـ"غير المبرر".

من جانبه، نفى الناطق الرسمي باسم التحالف الكردستاني النائب مؤيد الطيب التصريحات التي صدرت بأن هناك اتفاق بين تحالفه وكتل برلمانية أخرى لرفض تولي مرشح التحالف الوطني خضير الخزاعي لمنصب النائب الثالث لرئيس الجمهورية جلال طالباني.

وقال الطيب في بيان صدر عنه ان"التحالف الكردستاني ليس لديها تحفظات على اي مرشح لنواب رئيس الجمهورية ومنهم خضير الخزاعي، وان التصريحات عن اتفاق التحالف مع كتل برلمانية لرفض الخزاعي، عارية عن الصحة،" مشيراً الى ان" الكردستاني يؤيد تولي شخصية تركمانية منصب نائب رئيس الجمهورية." وكان القيادي في مجلس الأعلى التابع لتيار شهيد المحراب والنائب عن التحالف الوطني فالح ساري قد أكد ان"كتلته لديها تحفظات على مرشح نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي".

وقال ساري في تصريح سابق: ان "اختيار نواب رئيس الجمهورية سيكون وفق التوافق السياسي، وان مرحلة التصويت على منصب نواب الرئيس لم تتم إلا بعد التوافق على جميع المناصب"، موضحاً ان"ملاحظات التيار الصدري تجاه خضير الخزاعي فيها (وجهة حق)، وان شهيد المحراب يذهب لما ذهب اليه التيار، وان هذه الملاحظات قد شخصت من قبل شخصيات رسمية وغير رسمية ومراجع دينية عندما كان الخزاعي وزيراً للتربية".

مسؤول بصري يشن هجوما عنيفا على المركزية

بغداد تمسك المحافظات بقبضة من حديد

متابعة/ المدى

اتهم نائب رئيس مجلس محافظة البصرة، أمس الاثنين، الوزارات الاتحادية بأنها تمسك بقبضة من حديد على الصلاحيات التنفيذية للمحافظات، ما سبب تراجعاً في أداء السلطات المحلية فيها.

وقال احمد السليطي، لوكالة كردستان للأنباء على هامش مؤتمر مجالس المحافظات الذي يعقد في بغداد للفترة من(١٣ – ١٤) شباط الجاري، إن "جميع المحافظات العراقية تعاني من مشاكل في المجالات كافة".

وأضاف السليطي أن "هناك ازدواجية في عمل الدولة وفوضى في تفسير القوانين واستخدام الصلاحيات التنفيذية"، مشيراً إلى أن "من حق مجالس المحافظات ان تعمل وفق صلاحيات أوسع لتقديم أفضل الخدمات لأبناء المحافظات".

وتابع السليطي بالقول أنه "إذا حصلت الحكومة المحلية على صلاحيات أكبر، فإنها ستحل جميع المشاكل التي تعانيها محافظتها"، مطالباً المحكمة الاتحادية أن تقوم بعملها بشكل حيادي وتفسر القوانين كما ينبغي.

وشدد على أن "المحافظات والحكومات المحلية لا تطلب المساعدة من السلطات التشريعية والتنفيذية في البلاد"، منوهاً إلى أن "هناك دستوراً وقانوناً عراقيين وعلى الجميع احترام ذلك".

وبين أن "المادة ١١٥ الدستورية تنص على ان تعمل الحكومات المحلية بالصلاحيات التي تراها مناسبة لخدمة أبناء المحافظة، وان تعمل السلطات المركزية فقط بصلاحياتها التي نصت عليها المادة ١١٠ الدستورية".

وأوضح أن "ما حدث في البصرة من تظاهرات جاءت نتيجة تهميش دور الحكومات المحلية في أداء واجبها من خلال تقييد الصلاحيات لها"، مبيناً أن "الحكومات المحلية ملغية بالنسبة للوزارات الاتحادية".

وتظاهر العشرات من أهالي محافظة البصرة، في السادس من الشهر الجاري، للمطالبة بإقالة المحافظ وتوفير الخدمات ومفردات البطاقة التموينية، فيما رفع المتظاهرون بطاقات صفراء ضد حكومة المحافظة.

ولفت إلى أن "من حق الحكومة المحلية في محافظة البصرة، ان تعمل وفق سياقات قانونية والتي تحكم فيها المحكمة الاتحادية وتفصل بين صلاحيات الحكومات المحلية والمركز وحل النزاعات بموجب المادة ٩٣ من الدستور".

وأكد على أن "من حق المحافظة تقديم الدعاوى الأصولية على جميع الجهات التي تحاول مصادرة حقوق الحكومة المحلية من الصلاحيات".

وعقدت مجالس ١٤ محافظة مؤتمرها الأول للتباحث حول تعديل قانون ٢١ الخاص بمجالس المحافظات غير المرتبطة بإقليم، كما سيعقد مؤتمر عام وشامل لمجالس محافظات العراق في قصر المؤتمر ببغداد يومي ١٦ و١٧ من الشهر الجاري بناء على دعوة مجلس النواب له.

ميسان تستعين بالحكومة لإنقاذها من ٥ ملايين لغم

متابعة/ المدى

أكد رئيس مجلس محافظة ميسان ان المحافظة تعاني من وجود أكثر من ٥ ملايين لغم حربي في أراضيها، وهذه الكمية تشكل كارثة بالنسبة لسكان المحافظة.

وقال محسن عبد الغني لوكالة كردستان للأنباء على هامش مؤتمر مجالس المحافظات الذي بدأ اعماله في بغداد ان "العراق ما زال يعاني الكثير منذ عقود عدة، الا ان محافظة ميسان نالت النصيب الأكبر من هذه المعاناة بسبب حرمانها من الخدمات والمشاريع".

وأشار عبد الغني الى ان "ميسان شهدت مؤخراً بعض المحاولات الرامية الى تطوير البنية التحتية فيها، من خلال تنفيذ مشاريع خدمية وهذه تستحق الثناء، لكنها ليست بمستوى الطموح ولا تلبي حاجات مواطني المحافظة".

وأوضح: ان "المحافظة تعاني من وجود كارثة طبيعية فيها بسبب احتوائها على أكثر من ٥ ملايين لغم حربي في أراضيها، وهذا يسبب إزهاق الأرواح وحرمان المحافظة والبلد من ثروات طبيعية مثل النفط والزراعة، فضلا عن الاستثمار في مجال السياحة"، مضيفا ان "هناك مواقع مشعة وتلوثاً للبيئة في المحافظة، ناهيك عن ارتفاع في نسبة الملوحة والتصحر".

وشهدت محافظة ميسان انتفاضات أبان حكم النظام السابق مما ألحق أضراراً كبيرة بالمحافظة، وأدى الى تضرر المجتمع الميساني في كل الجوانب الاقتصادية والصحية والاجتماعية".

وخلص عبد الغني الى القول ان "محافظة ميسان تعاني أموراً كثيرة تحتاج الى معالجات سريعة، بالرغم من ان ما يجري في العراق يجري في ميسان، وعلى الحكومة الاتحادية ان تأخذ بعين الاعتبار إيجاد الحلول المناسبة لإنقاذ المحافظة من المعضلات والكارثة الإنسانية التي قد تضر كثيرا بهذه المحافظة".

متظاهرون في الرمادي يطالبون بتحسين الخدمات

الانبار ترفض إقليمها والبصرة تلجأ إلى الاتحادية لإقراره

متابعة/ المدى

طالب متظاهرون في محافظة الانبار بالتراجع عن اقتراح إقامة إقليم فيدرالي في المحافظة وبإقالة أعضاء الحكومة المحلية لفشلها في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ورفع المتظاهرون لافتات عبروا فيها عن رفضهم إقامة إقليم فيدرالي مستقل او مشترك بين الانبار وكربلاء التي دعت اليها بعض الشخصيات وأيدها بعض السياسيين، فضلاً عن لافتات أخرى طالبت بتوفير فرص العمل والتيار الكهربائي في المحافظة التي تشكو من نقص حاد في الخدمات.

ورفع بعض المتظاهرين لافتات كتبوا عليها "أوقفوا الاعتقالات العشوائية لأبنائنا" في إشارة الى الاعتقالات الأخيرة التي وقعت في بعض أحياء الرمادي، قبل أيام.

وكان زعيم مجالس الصحوة في الأنبار أحمد أبو ريشة اقترح تشكيل لجنة من أهل الحل والعقد لتدارس فكرة إنشاء إقليم غير طائفي يشمل محافظتي الأنبار وكربلاء لقربهما إلى بعضهما عقب مطالبة محافظة كربلاء بناحية النخيب وتهديدها برفع دعوى الى المحكمة الاتحادية للبت في الخلاف حول الحدود الإدارية للمحافظتين. وقال أبو ريشة ان مطالبته بتكوين إقليم يجب ان لا تقابل بمثل هذا الرفض، لاسيما ان الإقليم الذي دعا إليه ليس طائفياً، انما هو إقليم إداري يجمع محافظتين متجاورتين.

ولفت الى ان المشروع الذي اقترحه "لا يسيء الى المحافظة انما هو من اجل تكثيف الجهود وحل المشكلات العالقة مثل البطالة و الخدمات وغيرها"، مشيراً الى ان التظاهر ضد نقص الخدمات امر مفروغ منه لاسيما انه بات حالة عامة في غالبية المحافظات.

وتشهد بغداد ومدن عراقية أخرى منذ بداية شباط الجاري، تظاهرات واسعة انطلقت في شارع المتنبي وساحة الفردوس ومنطقة الحسينية شمال المدينة، مطالبين الحكومة بتغيير سياساتها وإيجاد سبل لتحسين الخدمات.الى ذلك، قال عضو في مجلس البصرة ان المجلس قرر اللجوء الى المحكمة الاتحادية العليا للفصل بينه وبين الحكومة الاتحادية بشأن حسم إجراء الاستفتاء على إقليم البصرة بعد ان أهمل مجلس الوزراء طلب المجلس في إجرائه منذ تشرين الثاني الماضي.

وقال رئيس لجنة المتابعة والتخطيط في المجلس وليد كيطان لوكالة كردستان للأنباء ان "مجلس المحافظة لجأ إلى رئاسة مجلس النواب والمحكمة الاتحادية للتدخل في حسم قضية إقليم البصرة بمخاطبتهم رسميا بعد ان أهمل مجلس الوزراء طلبنا منذ تشرين الثاني الماضي".

وأوضح: ان "المجلس تقدم بطلبه في تشرين الأول الماضي لمجلس الوزراء، وكان يجب ان يرد عليه بعد ١٥ يوما حسب الإجراءات المتبعة، لكن رد بإجابة أولية بوجوب التقدم بمعلومات أخرى من بينها مدى استفادة المحافظة من تحويلها لإقليم، وقمنا بإرسال المعلومات على الفور، ومع ذلك لم يصلنا أي رد حتى الآن".

وكان النائب عن التحالف الوطني ممثلا عن البصرة بهاء جمال الدين قال في وقت سابق ان "المالكي يرفض تقسيم العراق الى أقاليم".

وبين كيطان ردا على تصريح جمال الدين ان "أقامة إقليم البصرة لا يعني تقسيم العراق، فقضايا الدفاع والداخلية والنفط ستظل تحت سيطرة الحكومة الاتحادية في بغداد وما سيكون تحت تصرفنا دوائر خدمية".

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون